اقتصاد

فوق الطاولة

عادت حليمة!

عامر إلياس شهدا

طالعتنا صحيفة «الوطن» بخبر تهريب الليرة السورية إلى الأردن عبر معبر نصيب في عدد الأمس، هذا الأمر أعادني لعام ٢٠٠٣ عندما كنا نشير في صحيفة الاقتصادية إلى قضايا التصدير الوهمي وتهريب الليرة السورية إلى لبنان من أجل المضاربة بالدولار، في تلك الفترة تم تكليفنا من رئاسة مجلس الوزراء العمل على فصل الاستيراد عن التصدير، وقد تم إقناع وزير الاقتصاد بإصدار قرار فصل الاستيراد عن التصدير بسورية، اليوم الأمر مختلف تماماً فتهريب العملة السورية لإدخال الدولار إلى البلد ليس هدفه فقط تمويل الاستيراد وإنما هدفه أيضاً المضاربة بالدولار وخلق حالة عدم استقرار في السوق والتأثير على أسعار الصرف وسعر المستهلك وبكلتا الحالتين المواطن يدفع الثمن فقراً وحاجة.

من له مصلحة بتهريب الليرة السورية خارج سورية؟ ومن له مصلحة بضرب الليرة السورية؟ أعتقد وهذا الحال أن هناك فلتاناً غير مبرر يفتقر إلى ضوابط محكمة لرقابة الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق؟ بالأمس قرأنا عنواناً عن رحيل رصيد المكوث مع رحيل الحاكم وكأن رصيد المكوث من اختراع الحاكم وهو معمولٍ به من عشرات السنوات عندما كان يمنح المصرف العقاري قروضاً عقارية لقاء مكوث مبلغ من المال لمدة سنة أو ستة أشهر بالحساب. وهناك رصيد الحد الأدنى للحساب والذي لا يمكن أن ينخفض عن المبلغ المحدد يعتبر رصيد مكوث، هناك اختلاف بالتسمية والتعبير لا أكثر فما هذه القضية التي شغلت الدنيا واعتبرت شاذة عن قواعد ضبط الكتلة النقدية. رغم تغني كبار المسؤولين باجتماعاتهم بمصطلح رصيد المكوث. لنتعمق أكثر من أجل خلق البديل لضبط الكتلة النقدية. يعتقد أن هناك ٨ ترليونات ليرة سورية كتلة نقدية متداولة رغم أننا نشك أن هناك جهة تعلم مقدار الكتلة النقدية المتداولة بالسوق السورية. الموجود بالمصارف من هذه الكتلة مبلغ ١,٥ ترليون ليرة سورية، والسؤال المطروح هل حجم الكتلة النقدية المتداولة بالأسواق السورية يساوي ٦,٥ ترليونات ل.س متناغمة مع حجم التداول وأين يتم تداول هذه الكتلة؟ وبأي القطاعات؟ وما قاعدة البيانات المعتمدة التي تمكن هيئة تخطيط الدولة من وضع خططها بناء على قاعدة بيانات نقدية صحيحة؟ وما أدوات السياسة النقدية التي تضبط هذا الحجم من النقد؟ وكيف تستخدمها للتأثير على القوة الشرائية لليرة السورية؟ ما هي ضوابط خروج المنتج الممول بالليرة السورية وعودة قيمه إلى سورية؟ وما مبرر الابتعاد عن ضبط التصدير الذي يتم بموجب كتاب وفاتورة صادرة عن جهة لا تخضع لرقابة مصرفية؟ البعض يبرر ذلك أن سورية خاضعة لعقوبات إلا أن التصريحات الرسمية وغير الرسمية لا تشير إلى ذلك حيث صرح اتحاد المصدرين أننا نصدر إلى ١٠٩ دول. وتلاه تصريح وزير المالية يقول إننا نصدر بالفعل إلى ٨٠ دولة لن نخوض بتفاوت الرقم وتضخيمه وهذا ما تعودنا عليه وإنما من يشير لهذه الأرقام لا يمكن أن يقنعنا أنه يواجه مشكلة بحركة الكتلة النقدية الواردة كقيمة للمنتج المصدر وبالأخص أننا نصدر حسب تصريحاتهم ٧٥٠ مادة زراعية وصناعية؟ جزء من المشكلة يكمن هنا والجزء الآخر وهو الذي يشكل الخطورة الكبيرة على الاقتصاد وعلى الليرة السورية وقوتها الشرائية وعلى أدوات السياسة النقدية. سؤال في أي دولة بالعالم تخضع حركة السيولة لمصدر وجمرك؟ هل هناك نظرية جديدة تقول إن المصدر أو الجمرك أداة من أدوات السياسة النقدية؟ أعتقد أننا نفتقر للضوابط وأن فلتان سعر الليرة السورية من أحد أهم أسبابه تحييد المصارف عن موضوع التصدير حيث أصبحت الكتلة النقدية المستثمرة في عمليات التصدير خارج إطار الرقابة المصرفية، والدليل شح الدولار في الأسواق.

فالبضاعة المنتجة تمول بالليرة السورية وتصدر لبلد التصدير، ومن ثم تعود نقداً أو يعود جزء منها، وإما تبقى خارج القطر لتوضع بحساب تاجر يدفع قيمتها للمصدر بالداخل، هذا الأمر يؤثر بشكل عميق على موارد السوق السورية من القطع الأجنبي ما يخلق الاختناقات ويفتح الأبواب على مصراعيها للمضاربة بالدولار والتأثير على القوة الشرائية لليرة السورية؟ هنا تكمن القضية فلا إجراءات وزارة التجارة ستنفع في ضبط الأسعار ولا يمكن مع هذه الحالة استخدام أي أداة من أدوات السياسة النقدية لتؤثر على حجم الكتلة النقدية وعلى سعر الصرف.

لذلك ننصح وبشدة لإيماننا أن النصر العسكري إذا لم يرافقه نصر اقتصادي سيؤدي إلى تلاشيه؟ علينا أن نضع دراسة وافية لوضع إجراءات نعيد دور المصارف بموضوع التصدير مع التشدد على ذلك، فمن غير المنطقي أن نسمع من وزير المالية أن ضخامة العجز في الموازنة هو الذي ضمن قوة الدولة، هذا التصريح لا يمت للفكر الاقتصادي والنقدي بصلة، قوة الدولة لا تكمن بتضخيم العجز وإنما قوتها في مدى قدراتها على الاعتماد على خبرات تستطيع أن تضع الضوابط المحكمة لرقابة عملتها الوطنية وتخلق إدارات قادرة على توجيه واستثمار هذه الكتلة النقدية وبما يتوافق مع أهداف خططها الاقتصادية؟.

ندعو لإعادة النظر والحد من حالة الفلتان حيث يرتبط التصدير بكتلة نقدية لا تخضع لضوابط رقابية وهذا الأمر بمفرده كاف ليحدث الكثير من الآثار الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية السيئة التي تؤدي إلى انهيارات اقتصادية لا تحمد عقباها.

موقف الجانب الصيني من إصلاح منظمة التجارة العالمية

بقلم السفير الصيني لدى سورية فنغ بياو

في الوقت الراهن، أصبح الإصلاح لمنظمة التجارة العالمية بؤرة الاهتمام للمجتمع الدولي، لأنه يرتبط بشكل وثيق مع نظام التجارة المتعددة الأطراف والتطور السليم والمستقر لاقتصاد العالم والمصالح الحيوية لدول العالم.

على هذه الخلفية، أصدرت الحكومة الصينية «الوثيقة حول الموقف الصيني من إصلاح منظمة التجارة العالمية»، وأوضحت فيها ثلاثة مبادئ أساسية ورؤية ذات خمس النقاط بشأن إصلاح المنظمة.

يتمحور الموقف الصيني المعني حول الدعم الثابت لنظام التجارة المتعددة الأطراف والالتزام الصارم بالحفاظ على الاستقرار والتطور للتجارة والاقتصاد العالميين، والعزيمة الحازمة لتمكين جميع دول العالم وشعوبها من الاستفادة من العولمة الاقتصادية.

يتفق الموقف الصيني مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي وسيسهم في بناء الاقتصاد العالمي المنفتح وإقامة مجتمع مصير مشترك للبشرية، كما يعكس بجلاء موقف الجانب الصيني البناء والمسؤول من إصلاح المنظمة، رغبته الإيجابية في تعزيز التعاون والتنسيق مع مختلف الأطراف.

يهم إصلاح منظمة التجارة العالمية المصالح الحيوية للدول النامية الغفيرة ومجالها للتنمية، فذلك يتطلب الجهود المتضافرة والصوت الموحد.

لن يتم إقرار أي إصلاح إلا بعد التشاور بين جميع الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية، مع الالتزام بمبدأ توافق الآراء واحترام المصالح والهموم بجميع الدول، وخاصة الدول النامية.

يأمل الجانب الصيني من الدول النامية إطلاق صوت إيجابي موحد، والتجاوب مع موقف الصين ورؤيتها، ما يرشد عملية الإصلاح لمنظمة التجارة العالمية نحو الاتجاه الصحيح.

الندوة الوطنية للجودة تستهدف قطاع السكن

كحيل لـ«الوطن»: لا إحصائيات لعدد الجهات الحاصلة على الايزو

قدار: الكثير من الشركات التي منحت شهادات جودة تعمل بشكل وهمي

صالح حميدي
قصي أحمد المحمد

قبيل صدور مرسوم بتعيينه وزيراً للموارد المائية قال وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس «إنّ الندوة الوطنية للجودة تشكل علامة فارقة للانتقال إلى مرحلة جديدة تكون فيها معايير الجودة عنواناً أساسياً وناظماً مهماً لقطاعات العمل في الأشغال العامة والإسكان، ورئيسياً في إدارة إعادة الإعمار».

جاء ذلك في كلمة للوزير خلال افتتاح الندوة الوطنية ٢٢ للجودة أمس، التي أقامتها الجمعية العلمية السورية للجودة في فندق الشام تحت عنوان «نحو بناء سورية المتجددة وفق معايير إدارة الجودة بقطاع البناء والتشييد»، مشيراً إلى استمرار الوزارة في متابعة ودعم باتجاه تطوير الخبرة والجدوى في مجال الجودة، والمساهمة في تقديم المشاريع وتقديم الخبرات والاستشارات المتعلقة بالجودة، بالإضافة إلى المساهمة في نشر ثقافة الجودة وتوطين علومها أساليبها في سورية، وتبادل الخبرات بين المهتمين فيها على المستوين المحلي والدولي.

من جانبه، أكد رئيس الجمعية العلمية السورية للجودة هشام كحيل لـ«الوطن» أن ارتباط أي عمل بالنجاح يحتاج إلى الجودة، ووفق معايير معروفة، إضافة إلى أنظمة موجودة بين أي المطبقين لأنظمة الجودة، مبيناً أن العنوان واضح والرؤية واضحة والمدخلات إما أن تكون صحيحة لتكون هناك مخرجات صح أو يكون هناك خطأ في التطبيق.

وأشار كحيل إلى أن عمل الجمعية ليس إلا جسراً لبناء جيل من خريجي الجامعات للوصول إلى سوق العمل وفقاً لمعايير الجودة اللازمة في هذا الموضوع، موضحاً أن القطاع الخاص هو الأكثر اندفاعاً لتطبيق معايير الجودة، مبيناً أن المشكلة في تدريب القطاع العام تكمن في شح الموارد المخصصة للتدريب.

وأوضح كحيل أنه لم يتم تخصيص أي ليرة للتدريب المتخصص بالجودة في القطاع العام منذ ٧ سنوات، مشيراً إلى أن الأجور المطلوبة هي ليست للجمعية ولكن للمدربين الأجانب، لكون التدريب مجانياً للقطاعات الحكومية، مضيفاً: «لا يوجد لدى الجمعية إحصائيات لعدد الجهات الحاصلة على شهادة الايزو في سورية».

وبيّن أن العمل اليوم لا يمكن أن يكون إلا وفق المعايير الدولية الموضوعة من المؤسسة العالمية للمقاييس ويرتبط عملنا في الجمعية فقط بالتنفيذ، دور الجمعية هو إرشادي وتوعوي لجميع الجهات، فمن يعمل وفق معايير الجودة يبتعد عن الفساد، لافتاً إلى وجود دراسة ومعايير خاصة لمكافحة الفساد وبناء الإنسان، حتى إن «قرص الكبة يحتاج إلى ١٨ مواصفة»..

وفي كلمته خلال افتتاح الندوة قال كحيل: «إنّ بناء سورية المتجددة يحتاج إلى إرادة التغيير، ويحتاج إلى إدارة في التغيير لأن التغيير هو نتاج لجهد بشري للتغلب على المشاكل التي تشبع حاجاته ولكن بشكل إنساني وفق معايير تحليل الماضي واستنباط تصرفات حالية مطلوبة للمستقبل والتحرك من حالة حاضرة إلى حالة انتقالية حتى نصل إلى الرسالة المنشودة».

ورأى أن التغيير مصنوع بإرادة، أمّا التغيير فهو حدث ناتج عن نمو طبيعي، فالتغيير هو إما أن يكون ظاهرة أو منهجاً علمياً تطبيقياً له أسس وقواعد وأصول، فهو ضرورة وله أهمية كبيرة يساعد على تنمية القدرات والابتكار، ويحقق التوافق بين متغيرات الحياة والبيئة والوصول إلى قوة الأداء والممارسة.

الجودة في الصناعة

بدوره تحدث معاون وزير الصناعة نضال فلوح لـ«الوطن» عن وجود التزام بموضوع الجودة من قبل الشركات الممنوحة لها بسب وجود مراقبة عليها، مؤكداً وجود ابتعاد عن هذا الموضوع لكون الأشخاص المسؤولين عن مراقبة عملية تطبيق معايير الجودة لم يستطيعوا الوصول إلى سورية بسبب الظروف الحالية، لافتاً إلى أنه مؤخراً بدأت المؤسسات والشركات بالعودة تدريجياً إلى تطبيق هذه المعايير.

وأوضح فلوح أن «إعادة تجديد معايير الجودة لبعض الشركات مرهون بإعادة بنائها وتأهيلها من جديد لكونها تدمرت نتيجة الأعمال الإرهابية»، لافتاً إلى أنه تم تأهيل مديرية مكتب الوزير للحصول على شهادة الأيزو وهي تجربة رائدة في الوزارة وسيتم تطبيقه على مديريات أخرى.

عمل وهمي

من جهته أكد الخبير في السجل الدولي للمدققين المجازين لأنظمة الجودة طاهر قدار أولوية تحول عملية الجودة إلى عمل مؤسسات وليست اجتهادات ومبادرات شخصية ترتبط في إدارات معينة وتختفي بتغير هذه الإدارات، معتبراً أن ما هو معمول به حالياً بالنسبة لأنظمة الجودة هو غير مستمر للمؤسسات.

وبين لـ«الوطن» أن أغلب الشركات التي تم منحها لشهادات الجودة هي غير مجددة لها والكثير منها يعمل حالياً بشكل وهمي، موضحاً أن نسبة المتخلفين عن التجديد تصل ٩٩ بالمئة، مبيناً أنه من المفترض أن يتم تجديد كل شهادة ممنوحة خلال ثلاث سنوات، داعياً إلى تطبيق معايير الجودة بشكل فعلي.

توصيات

معاون وزير الأشغال العامة والإسكان معلا الخضر وخلال ترؤسه لجلسة الحوار في ندوة الجودة ممثلاً لوزير الأشغال ربط رفع سوية الأجور واعتماد نظام للحوافز بمفهوم الجودة للعاملين في مختلف قطاعات الدولة وخاصة في قطاع البناء والتشييد، مبيناً وجود نحو ١٥٠ ألف مهندس يتوزعون على الجهات العامة والمكاتب الاستشارية والهندسية الخاصة، يبدأ تطبيق كل ما هو جديد من خلال هؤلاء مع ضرورة استنهاض طاقاتهم بشتى السبل والطرق.

وأشار الى وجود مرتكزات وأساسيات في قطاع البناء والتشييد لتطبيق مفهوم الجودة، لكن استثمار هذا المفهوم لم يطبق بالصورة المطلوبة حيث نحتاج لتفعيل الأدوات والركائز في هذا القطاع، وأولها في الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، وخاصة أن مهامها ودورها يتمحور على التقييم والدراسة والإشراف على المشاريع وهي معنية بتطبيق معايير الجودة وقد حصلت على جوائز كثيرة في الجودة.

ولفت الخضر إلى أن نقابة المقاولين هي المعنية بالدرجة الثانية بتطبيق معايير الجودة إضافة للشركات الإنشائية العامة لأنها المعنية بتنفيذ جميع مشاريع الدولة أملاً في الوصول إلى أفضل مما قمنا به سابقاً في مرحلة إعادة الإعمار، وأكد أن تقدم المقاولين على اختلافهم إلى أي مناقصة خاسرة يعني خللاً في المواصفة وتوقع أرباحاً غير حقيقية.

وبين أن التوصيات تركز على تفعيل مفهوم الجودة وتطبيقه بشكل ممنهج وعلمي وتطبيق كل ما هو جديد في العلوم والجودة والتعاون الوثيق بين الجمعية والمكتب الناظم للجودة في رئاسة مجلس الوزراء لتطبيق البرنامج الوطني للجو.

بدوره بين معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة معتز قطان أن مفهوم الجودة يعد معياراً أساسياً في عمل قطاع البيئة وخاصة في إعادة الإعمار لبناء سورية وفق معايير بيئية سليمة تراعي معايير الجودة وهذا يتقاطع بشكل مباشر مع قطاع التشييد والبناء بدءاً من إعداد المخطط.

ويرى قطان أن الكثير من مشاكلنا على صعيد السكن العشوائي نتجت من الخلل في استعمالات الأراضي وفي توزيع النشاطات العمرانية والإسكانية وفي التخطيط الإقليمي وتوزيع النشاطات وغياب العمل وفق المعايير الموضوعية ما خلق الكثير من الأزمات في المراحل السابقة.

من جانبه بين أمين سر مكتب الجودة في رئاسة مجلس الوزراء رامز يوسف أن مكتب الجودة في الحكومة حديث العهد ولم يمض عليه الكثير حيث أسس في ١٨ من الشهر العاشر للعام الجاري وأن دور المكتب التشبيك والربط بين جميع جهات الدولة في القطاعين الخاص والحكومي، مشيراً إلى عدم وجود مرجعية موحدة لمخابرنا في جميع الوزارات، وأن التباين والاختلاف في مهامها وأعمالها يخلق مشاكل في اعتماد الأصناف والقوائم لجميع السلع، إضافة لمشاكل في الاستيراد والتصدير، منوهاً بأن مكتب الجودة سوف يساهم في رسم ملامح المرحلة القادمة.

١٠٠٠ وظيفة عن طريق البوابة الإلكترونية «للشؤون الاجتماعية والعمل» و١١٥ فرصة بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها

التقرير الأول عن سوق العمل سيصدر خلال ٢٠١٩

الكوا: هيئة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن خطط توظيف القطاع العام

راما محمد

كشف مدير مرصد سوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا عن تأمين الوزارة خلال العام الجاري لما يزيد على ١٠٠٠ وظيفة عمل عن طريق بواباتها الإلكترونية، و١٧٤ وظيفة عن طريق بوابة المرصد الإلكترونية، و٤٥٠ وظيفة عن طريق مركز الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال، و٥٣٠ وظيفة من خلال تنفيذ حزمة «التدريب المنتهي بالتشغيل»، و١١٥ وظيفة بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها، إضافة إلى تأمين ٣٣٦ وظيفة عمل في الوزارة والجهات التابعة لها بعد إجراء الاختبارات والمسابقات المطلوبة.

وبين الكوا في حديثه مع «الوطن» أن مرصد سوق العمل التابع للوزارة يهدف إلى تنشيط سوق العمل من خلال الربط بين الباحثين عن فرص عمل وأصحاب العمل لتوجيه برامج التدريب وبناء القدرات لملاءمة احتياجات سوق العمل، والملاءمة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، لافتاً إلى أن الجزء الأكبر من نشاط المرصد يكون مع القطاع الخاص مقابل جزيئة بسيطة مع الجهات الرسمية، مشيراً إلى أن المرصد حتى يكون له فعالية في سوق العمل جرى التوجه لتحديد قائمة بأبرز الشركاء من القطاع الخاص ممن يستطيعون تأمين فرص عمل وإمكانية تدريب أكبر إضافة إلى شراكة مع غرفة صناعة دمشق وريفها وتحديد شريك بكل قطاع من القطاعات.

ورأى الكوا أن أهم قاعدة بيانات يستند إليها المرصد هي التي أحدثها المرصد عبر إنشاء موقعه الإلكتروني الذي يوفر خدمة ربط الباحثين عن فرص عمل مع أصحاب العمل وتوفير يد عاملة لأصحاب العمل وخصوصاً مع استرجاع الكثير من الفعاليات الاقتصادية لأنشطتها، مشيراً إلى أن وجود تطبيقين على الموقع لكل من صاحب العمل لإدخال احتياجاته من الأيدي العاملة وتوفيره لإمكانية التدريب من عدمها وبلغ عدد المسجلين فيه ٢٠ مع توفير ٤٨ فرصة عمل، كذلك للباحث عن عمل ويتضمن إدخال الخبرات والأعمال السابقة ورغبة العمل والتوجه والدورات التدريبية وبلغ عدد المسجلين ٢٣٨، ويضاف إليها قواعد البيانات الخاصة بكل من مكاتب التشغيل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تتضمن العاملين بالقطاع العام والخاص لمعرفة الطلب في سوق العمل وانتقالات العاملين، كذلك بيانات السجل العام للعاملين في الدولة، منوهاً بأن التعامل الإيجابي مع الموقع يحقق نجاحاً لكل الأطراف المشاركة به.

وأكد الكوا إعداد التقرير الأول عن سوق العمل خلال ٢٠١٩، بعد تنفيذ مسح شامل لسوق العمل بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء.

وعن المسابقات والاختبارات التي تجريها الجهات العامة للتوظيف، أشار الكوا إلى أن الوزارة ليس لها أي دور إشرافي فيها، موضحاً أن عمل الوزارة يقتصر على الإعلان عن المسابقات والاختبارات قبل موعد التقديم بنحو ١٥ يوماً وتزويد المواطنين بوثيقة قيد العمل عبر مكاتب التشغيل للتقدم للمسابقة أو الاختبار، لافتاً إلى وجود رقابة من جهات عدة على المسابقات والاختبارات من ضمنها الجهاز المركزي للرقابة المالية، منوهاً بأن قدم التسجيل في مكاتب التشغيل التابعة للوزارة يمنح كأقصى حد ١٥ علامة حسب تاريخ التسجيل، تضاف إلى نتيجة الاختبار أو المسابقة لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في الحصول على فرص العمل، لكون الخريج الجديد فرصته أكبر من الخريج القديم في إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص.

وعن نسبة تنفيذ الوزارة لخطط الموازنة العامة التي تحدد توفير ٦٠ ألف فرصة عمل خلال العام، بيّن الكوا أن هيئة التخطيط والتعاون الدولي هي من تتحصل على نسب التنفيذ، مشيراً إلى أنه عندما ترغب الدولة في خلق فرص عمل في القطاع العام فالمسؤول عن خطط القطاع العام هو هيئة التخطيط والتعاون الدولي وليس الوزارة.